ويظهر ان محله ان امكن غسل الجرح او اخذ بعض الصحيح
او كانت بحل التيمم وامكن مسح العليل بالتراب والا فلا
فايدة في وجوب الترع اهـ سل والشقوق اي وكذا
الشقوق في تنزيل ما يدخل فيها من الدهن منزلة الجبيرة
حتى يجب المسح على ظاهره بالماء المنع ما ظهر فيها من
وصول الماء اليها اذا احتاج الى تقطير شيء اي وقطر
بالفعل اذ لا يلزم من الاحتياج الى الشقطير التقطير بالفعل
اي فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جبيرة وما
قطر في الشقوق اي ان اخذ من الصحيح شيئا
ويجب مسح كلها اي الجبيرة وما الحق بها مما تقدم ان اخذت
من الصحيح شيئا كما يأتي ولا يكفي مسح بعضها قال
عج كان قياسه انه لا يجب مسح الزايد على ما اعتيد
من الصحيح لما تقرر ان مسحها انما هو بدل عن الاعن
عن الجرح لان بدل التيمم لا يغير وجوب مسح كلها مثل
الاناء يجاب بان تخريجه ذلك لما شق اعرضوا عنه
واوجبوا الكل احتياطا ويجب مسح السائر ولو كان
به دم لانه يعفى عنه في الطهارة ومحدث بدل عما اخذه من
الصحيح ومن ثم لو لم يأخذ شيئا او اخذ شيئا وغسله
لم يجب مسحه على المعتمد كما في الشوبري وعبارة ق ل
ويعفى عن الدم الذي عليه وان اختلط بما المسح قصدا
لانه ضروري ويتوقف سحة المسح عليه ولو سقطت
جبيرته في الصلاة بطلت صلاته سواء كان تركه امرا كما
اذا قلع الخف بخلاف ما لو رفع السائر لتوهم السيرة

فبانه

فبان خلافه فانه لا يبطل تيممه كما في ع ش بخلاف
الثاني اي علم منه ان الجبيرة لو سقط اعضاء التيمم سقط
التيمم اذ لا معنى لمسحها بالتراب فيصلي كفاقد الطهورين
ويعيد فاحفظ م ر وان كانت في محله كمن لبس سمم
فلا يلزمه ولا يحايل بخلاف المافائته يلزمه ولا يجب
نحو مسح الخف مر لانتزع لخياطته وعدم نزع للجبائر
يقتضي عدم التقدير بمدة بخلاف الخف فيها اي عدم
ورود التأقيت وعدم النزع للجبائر لا ينافي ورود التا قيت
ويجب حينئذ النزع لخياطته ونحو خائض ونفساء وآت
ولادة متى شاء اي قبل الغسل او بعده او في اثنائه
وهو الاولى اولى ليزيل انما الثراب قال وقد غسل
عليله ولم تقدم التيمم على المسح والغسل وهو اولى لما
ذكر قال وشترط في السائر لبكفي ما ذكر وهو
الاعتداد بالمسح مع عدم اعادة الصلاة فتى اخذ من تقدر
الاستسكار ووضعها على طهر وغسل الصحيح وتيمم عن
الجرح ومسح على الجبيرة شرطي ولا اعادة عليه وبهذا
التقدير اندفع ما للمحقق هنا ج وقاع ش الاولى وشرط
لوجوب مسح السائر ان يأخذ من الصحيح شيئا ثم شرط
لوجوب القضاء ان لا يأخذ من الصحيح الا ما لا بد منه
للاستسكار لكن ليس الكلام الا في القضاء وعدمه
وقوله لبكفي ما ذكر اي المسح وقد نظر ان المسح كاف
وان اخذ شيء من الصحيح زايد على قدر الاستسكار
فغاية الامر انه يجب القضاء فالمناسب ان يقول

Copyright King Saud University